http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1630) السنة السابعة -السبت (17) تشرين الاول 2009

بغداد تحذر أنقرة من تكرار اجتياح جيشها الحدود

التوقيع على ٤٨ مذكرة تفاهم بين العراق وتركيا

بغداد/ المدى

وقع العراق وتركيا على (٤٨) اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين في اطار زيارة رئيس الوزراء التركي الى بغداد.

وشملت الاتفاقيات ومذكرات التفاهم فتح البوابات الحدودية بين البلدين وكذلك مذكرة تفاهم في مجال المياه وفي المقاولات والانشاءات الهندسية والتحضير لفتح انبوب نفطي جديد يربط البلدين، كما اتفق الجانبان على التعاون في قطاعي الصحة والبيئة والربط السككي وفتح قناة جافة وفي المجال الزراعي والغابات بالاضافة الى الاتفاق في الجانب الامني والمعلوماتي بين البلدين.

والتقى رئيس الوزراء التركي الذي وصل العاصمة بغداد الخميس الماضي رئيس الجمهورية جلال طالباني وجرى بحث عدد من القضايا المهمة، واكد طالباني بحسب بيان رئاسي أهمية هذه الزيارة لما لها من تأثير إيجابي كبير على مسار تطوير العلاقات الثنائية بين العراق و تركيا و توسيعها في كل المجالات.

وشدد الجانبان على أهمية إقامة علاقات ستراتيجية قوية بين البلدين الصديقين، مؤكدين ضرورة بذل الجهود المشتركة لتوثيق تلك العلاقات و تدعيم التعاون الستراتيجي بين العراق و تركيا. كما عقد الرئيس طالباني و رئيس الوزراء التركي لقاء ثنائيا بحثا خلاله سبل توطيد أطر التعاون و التنسيق المشترك في جميع الميادين و بما يخدم المصالح العليا لشعبي البلدين. و في تصريح صحفي مشترك، عقب اللقاء، أوضح فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني قائلا: «نحن رحبنا بزيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى العراق و اعتبرناها دعماً للشعب العراقي و مسيرته الديمقراطية و تأكيداً على الصداقة و التحالف الستراتيجي بين العراق و تركيا».

من جانبه قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان:» عشنا يوماً تاريخيا و لحظة تاريخية.. تسعة وزراء و خمسون من رجال الأعمال و وقعنا على ٤٨ مذكرة تفاهم اليوم»، مؤكداً أنه «بهذه الاتفاقية الستراتيجية رفيعة المستوى، ستكون هناك خطوات متعلقة بمستقبل العراق و في كل المجالات: الصحة و التربية و الزراعة و المياه و الصناعة و التجارة و البنية التحتية و الفوقية، سيثمر هذا التضامن بين الدولتين الشقيقتين في وقت قريب».

وحضر اللقاء كبير مستشاري رئيس الجمهورية فخري كريم وعدد اخر من المسؤولين في الدولة.

وعلى صعيد متصل، طالب رئيس الوزراء نوري المالكي بـ«احترام السيادة وعدم تجاوزها» خلال محادثات مع نظيره التركي رجب طيب اردوغان في بغداد الخميس.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ بحسب فرانس برس ان «رئيس الوزراء طلب احترام السيادة العراقية بحيث لا يمكن تجاوزها». واضاف «رحبنا بالتوجه التركي وتمت مناقشة عدة مواضيع مثل المياه، ومناقشة مسالة حزب العمال الكردستاني»، واوضح ان «العراق لا دخل له بالعمليات الا بقدر الحفاظ على سيادته والحكومة لا تسمح بعبور اي قوات الى البلاد»، في اشارة الى الغارات التي تشنها القوات التركية على عناصر حزب العمال الكردستاني التركي المتمركزين في الشريط الحدودي بين اقليم كردستان والجنوب التركي.

وتابع الدباغ ان «هناك لجنة ثلاثية عراقية اميركية تركية لمناقشة هذا الموضوع». لكن اردوغان اعلن خلال ايجاز صحفي بمشاركة المالكي «نحن متفقون مع الحكومة المركزية والاتفاق ما يزال مستمرا لمكافحة حزب العمال الكرستاني وسنواصل ذلك مستقبلا».

وقد تحسنت العلاقات العراقية التركية الى حد كبير منذ العام الماضي بعدما تعهدت ادارة بغداد وكردستان بان لا يتحول اقليم كردستان الى ملاذ لحزب العمال الكردستاني. واضاف، وفق الترجمة العربية لتصريحاته بالتركية، «اكدنا تصميمنا القضاء على هذا الارهاب الذي يهدد البلدين».

وفي حين اوضح الدباغ ان «المياه تتدفق الى العراق بمعدل ٤٤٠ مترا مكعبا بالثانية»، صرح رئيس الوزراء التركي «لقد اصدرت اوامري بضخ ٥٥٠ مترا مكعبا بالثانية بينما المطلوب هو ٥٠٠ متر مكعب» في اشارة الى اتفاق وقع العام ١٩٨٧.

وكان وزير البيئة التركي ويسيل اوروغلو اعلن في ختام اجتماع وزاري تركي عراقي في اسطنبول قبل حوالى الشهر انه «رغم الظروف الصعبة، ولمساعدة الشعب العراقي سنرفع حتى ٢٠ تشرين الاول ٢٠٠٩ المنسوب الى ٥٥٠ مترا مكعبا في الثانية». وتابع اردوغان «يتعين على تركيا وسوريا والعراق الجلوس سوية في المستقبل لمناقشة الامر فالعالم يعيش تغييرات مناخية ونتخذ في تركيا خطوات لوقف الهدر فالمياه لدينا قليلة ومحدودة الكميات». واضاف «التقيت برلمانيين طلبوا ارسال كميات من المياه لقد ادركت انهم لا يفهمون التفاصيل او ان وراء التشدد امرا اخر».

من جهة اخرى، شدد اردوغان على اهمية التعاون الاقتصادي قائلا ان حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ حاليا خمسة مليارات دولار ويجب رفعها في وقت قريب الى عشرين مليارا».

وزيارة اردوغان هي الثانية لرئيس الوزراء التركي الى بغداد بعد ان قام بزيارتها في العاشر من تموز ٢٠٠٨.

على الصعيد ذاته استقبل رئيس مجلس النواب اياد السامرائي، الخميس رئيس الوزراء التركي والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء بحث وجهات النظر في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك من بينها ملف الشراكة الاقتصادية وملف المياه. وشدد السامرائي على ان تأمين حصة كافية للعراق من المياه هي واحدة من اكبر القضايا التي ستعزز العلاقات الثنائية بين البلدين.

كما اشار رئيس الوزراء التركي الى قضية كركوك واهمية ان يكون لها وضع خاص. حيث أجابه رئيس مجلس النواب «بأن أفضل الحلول لقضية كركوك هي تلك التي تنبع من الداخل»، داعيا الدول الصديقة الى دعم مبدأ الحوار الداخلي وان ما يثار في وسائل الاعلام الغربية هو امر مبالغ فيه.

الى ذلك نقل بيان صادر عن مكتب نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي عن أردوغان قوله ان تركيا تسعى إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع العراق تكون نموذجاً يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط. وأضاف ان حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل الى خمسة مليارات دولار، ونطمح إلى رفعه الى ٢٠ مليار دولار في أقرب وقت ممكن. ووصف عبد المهدي زيارة أردوغان بـ «التاريخية والمهمة»، وقال: ان التوقيع على مذكرات التفاهم امر جيد وتطور كبير لمصلحة بناء علاقات ستراتيجية بين البلدين. واضاف ان العراق يدعو الى التضامن والوحدة والتعاون بين جميع دول المنطقة، مشدداً على ان كل مقومات التكامل متوافرة ومنها الثروات البشرية والطبيعية والاراضي الشاسعة والاسواق الكبيرة والتاريخ الحضاري العظيم والموقع الجغرافي المهم. وعن مشكلة كركوك قال إنها تحتاج الى حل تاريخي وليس إلى تفاهم سياسي، وعلى كل الاطراف الجلوس الى مائدة المفاوضات لايجاد حل لهذه القضية.

وفي السياق ذاته قال وزير الطاقة التركي تانر يلدز الخميس ان تركيا تسعى الى إشراك شركات تركية في بناء محطة كهرباء تعمل بالغاز طاقتها ١٥ ألف ميغاواط يريد العراق انشاءها. وأضاف أنه من المتوقع أن يطرح العراق في الشهر القادم مناقصات لمشاريع محطات كهرباء تعمل بالغاز قيمتها نحو ٥٠٠ مليون دولار الى ٦٠٠ مليون. وقال يلدز ان العراق سيبدأ أيضا تصدير الغاز الطبيعي الى تركيا بمعدل ٨ مليارات متر مكعب. ولم يتضح على الفور ما اذا كان الغاز الذي سيصدر لاوروبا سيمر عبر مشروع خط انابيب نابوكو الذي تقدر قيمته بنحو ٧,٩ مليار يورو والذي يعتقد انه سيقلل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي.

وعلى صعيد متصل جدد البرلمان مطالبة الحكومة بتضمين الاتفاقيات الموقعة مع الجانب التركي بندا يحدد حصة مائية للعراق. وقال عضو لجنة الزراعة والمياه والأهوار النائب عن الفضيلة كريم اليعقوبي إن النواب العراقيين يرحبون بزيارة رئيس الوزراء التركي، لكنهم يشددون على ضرورة تضمين الاتفاقيات بندا يحدد حصصا معينة للعراق من مياه نهري دجلة والفرات. من ناحية أخرى، قدم ٨٢ نائبا عريضة لرئاسة البرلمان يعربون فيها عن رفضهم لقرار البرلمان التركي تمديد التخويل لقوات بلاده بملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي المناهض لأنقرة، داخل الأراضي العراقية. وقالت النائبة المستقلة صفية السهيل بحسب «راديو سوا» إن النواب الذين وقعوا على العريضة يرفضون قيام القوات التركية بملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية. كما دعا النائب عن التحالف الكردستاني سعدي البرزنجي الحكومة إلى حث الجانب التركي على التوقف عن اختراق الحدود لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، مؤكداً رغبة حكومة إقليم كردستان في حسم النزاع بين الحزب وتركيا بشكل سلمي.

تعاون مهم بين العراق وتركيا

على الارجح

تأبين و تأبين

محمد الذهبي

مضى ما مضى وربما هدأت نفوس ذوي الذين طالتهم مأساة الاربعاء الدامي التي اثبتت انها من كبريات العمليات الاجرامية في العالم، حتى احدثت هزة نفسية في بغداد والعراق اجمع.

أبّن المسؤولون والسياسيون شهداء الاربعاء الدامي ووجدوا في هذا اليوم دافعاً نحو المسير باتجاه بناء انتخابات نزيهة، اقل ماتكون نزيهة وفاء لهؤلاء الذين دفعوا ثمن استتباب الامن في بغداد ومناداتنا به لزمن ليس بالقصير حتى جاء الاربعاء فكان وقعه ثقيلاً، تناثرت الاجساد وقطعت الرؤوس وانتشر البكاء فأدمت المأساة قلوبنا، وكان لابد من ان يقف الضمير الحي وقفته ويقول الحقيقة التي تجاهلها الاخرون، القتلة هذا اسمهم فهم من قتل الاطفال،اطفال الروضة التابعة لموظفي وزارة المالية وموظفيها باطنان المفرقعات الظالمة. ان تأبين الشهداء في اربعينيتهم التي مرت امس كان استذكارا لتضحياتهم، شهداء وزارة الخارجية، صفوة موظفيها من كفاءات وعقليات ذهبوا ضحية للظلاميين الذين فتحوا جرح العراق بعد ان اندمل نوعا ما. الاجدر بنا ان نؤبن الشهداء في قلوبنا وان يكون يوم تأبينهم يوماً خاصاً نزرع فيه وردة لكل طفل وام ورجل في المكان الذي دفعوا فيه ارواحهم ضحية وفداء للبلاد التي ما زالت تنز دماءً، لقد تخصص البعض بتأبين شهداء الخارجية وسها وزير المالية حتى ترك العنوان عائماً بلا اطفال المالية الـ (٣٥) وموظفيها ثم جاء دور الجمعيات والمنظمات المدنية لتؤبن شهداء الخارجية بمعزل عن شهداء المالية وكأننا نعيش في عالمين منفصلين مع اننا في الاحزان سوية، سواء علينا ابناءنا في الخارجية او ابناءنا في المالية.

لقد نزف العراقيون في يوم حالك السواد بدأ بسلسلة من التفجيرات الارهابية التي عصفت بالعاصمة بغداد وكلفتها الكثير من الدماء الزاكية التي سالت بلا جرم ولا ذنب، مطالبون ان نطلق صرخة اخرى بتأبين شهداء المالية نعممها تحت تسمية واحدة (الاربعاء الدامي) لنضعها شاخصا أمام اعيننا بسؤال ربما يكون ذو وقع اشد من تدويل المسألة والسعي الى التحقيق فيها. السؤال هو لماذا قتل هؤلاء؟ وحين نضع حيرة ذويهم وازهاق ارواحهم بلا مبرر سنقرأ في نفوسنا عدلا منقطع النظير وفاء للشهداء وتسقيطا لكل يوم ينزف فيه العراق دماء جديدة.

لقد بقي تأبين اخر في نفوسنا هو تأبين شهداء المالية مطالبين ان تأخذ الحكومة مسألة التأبين باكثر ما أخذت وان تضع مأساة الاربعاء الدامي هدفا من اهدافها وتطلق تسميتها على جرح العراق لتضمده بآهات الاطفال الشهداء.

امتثلوا لأمر الموت ليعطوا للحياة معناً والجدير بنا ان نقف عند تضحيات اعزائنا كي نضع دلالات تجربتنا الغنية بالدماء البريئة امام اعين المجتمع الدولي ونضع اطفالنا ورقابهم الرقيقة التي قطعها زجاج النوافذ امام العالم ليحكموا بيننا وبين قوى الارهاب الضالة.

ان دلالات الاربعاء الدامي ستكون دافعاً نحو استتباب الامن وملاحقة الجريمة وهذا ما اثبتته التجارب العالمية ومآسي الحروب التي تناهت الى اسماعنا مع انها لم تصل ولن تصل الى حجم تضحياتنا ولن تصل الى دناءة جريمة الاربعاء. نؤبن اعزاءنا شهداء المالية والخارجية ونطلب من الجميع ان يعبروا حتى في بيوتهم عن شجب هذه الجريمة النكراء، لنذرف دموعنا من اجل طيور المالية وشهداء الخارجية الابرار فهو تأبين آخر.

جابر الخالد: أمن البلاد لا يتحقق إلا باستقرار العراق

مجلس الأمن يبحث الأسبوع الجاري ملف الكويتيين المفقودين

بغداد- الكويت/ المدى والوكالات

يناقش مجلس الامن الدولي نهاية الاسبوع الجاري التقرير الذي أعدته الأمم المتحدة بشأن ملف المفقودين الكويتيين في العراق.

وقال مدير قسم الأسرى والمفقودين في وزارة حقوق الإنسان الدكتور كاظم العنزي، ان وفداً من الوزارة التقى في الكويت مطلع الشهر الجاري المنسق العام للأمم المتحدة المعني بمتابعة ملف المفقودين الكويتيين والعراقيين إبان حرب الخليج عام ١٩٩١، وذلك على هامش اجتماعات اللجنة الفنية الفرعية المشتركة التي عقدت في الكويت. وأشار بحسب صحيفة القبس الكويتية إلى أن الوفد استعرض خلال اللقاء جهود الوزارة ضمن هذا الملف، من بينها تخصيص مبالغ طائلة من ميزانية الوزارة لإرسال فرق متخصصة إلى عدد من المحافظات للبحث عن مدافن يشتبه بوجود رفات لكويتيين فيها في ضوء ما ورد من معلومات من الجانب الكويتي.

وأضاف العنزي ان الفريق الأول من الوزارة توجه إلى محافظة كربلاء نهاية الشهر الماضي بعد تحديد المواقع التي سيتم الحفر فيها من خلال الاستعانة بخرائط تصوير ومطابقتها مع الخرائط العسكرية المتوافرة لدى وزارة الدفاع، موضحاً ان عملية الحفر استمرت لمدة أسبوعين بعمق وصل إلى أربعة أمتار تحت الأرض. وتابع: إن الحفر تم في مواقع صحراوية خطرة تم العثور فيها على قنابل عنقودية من مخلفات حرب عام ٢٠٠٣، إلا أنه لم يتم العثور على أي رفات بشرية أو مدافن. وأشار إلى انه سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة إرسال فريق فني متخصص إلى محافظ الأنبار للقيام بعمليات حفر، ومن ثم التوجه إلى بقية المحافظات التي تم تحديد مواقع دفن فيها، وهي: بغداد وذي قار والمثنى، في ضوء ما سيتم إعداده من خطط لاحقة في هذا الشأن.

وأكد ان هناك إجراءات اتخذتها الوزارة تمثلت بنشر أسماء المفقودين الكويتيين وصورهم في الصحف العراقية لجمع أكبر قدر من المعلومات عنهم. وحذر العنزي من مغبة تسييس هذا الملف، رافضاً جهود ومساعي تقدمها أي جهة سياسية ضمن هذا الملف، الذي أكد أنه يقع ضمن اختصاص اللجنة الفنية المشتركة حصراً، التي تعقد اجتماعاتها بشكل دوري. ونبه إلى أن أي محاولة لتسييس ملف المفقودين ستؤدي إلى عدم تحقيق نتائج إيجابية، لما يشكله الملف من أهمية في إخراج العراق من البند السابع.

وعلى صعيد متصل، اعرب وزير الداخلية الكويتي جابر الخالد عن ارتياحه لما تحقق من نجاح ملموس بعد مشاركته في الاجتماع السادس لوزراء داخلية دول جوار العراق الذي اختتم اعماله في مدينة شرم الشيخ المصرية في تدعيم ركائز الستراتيجية المشتركة للتعاون الامني بين الدول المشاركة، واضاف بحسب «كونا»: ان التنسيق والتعاون بين الدول المشاركة اسهما في تدعيم تلك الركائز بوجه التحديات الاقليمية والمخاطر التي تجابه المنطقة، مؤكدا ان «امن الكويت لا يتحقق الا بتوفير الامن والاستقرار في العراق»، واشار الى ان الاجتماع سادته اجواء روح التعاون الاخوي.

الى ذلك نقلت تقارير صحفية كويتية ان ملف إسقاط قروض المواطنين عاد إلى السطح مجددا في الكويت بعد قيام مجموعة من ٢٦ من الشخصيات العامة بلقاء أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد منتصف الأسبوع وخروجهم منه بعدة توجهات نقلوها عبر وسائل الإعلام، أبرزها أن أي قانون سيقدم بهذا الخصوص أو يتعلق بهدر للمال العام لن يمر. واضافت التقارير: ان الحكومة الكويتية تواجه منذ مدة ضغوطا من نواب في البرلمان لإلزامها بشراء مديونيات المواطنين البالغة ٣ مليارات دينار كويتي (حوالي ١٠,٥ مليار دولار)، وإعادة جدولتها عليهم، بعد إسقاط فوائدها، وهو توجه بدأ قبل عامين بمشروع قانون قدم إلى البرلمان، وسقط بعد فشله في الحصول على أغلبية أصوات البرلمان، لكن الضغط استمر بعد ذلك بعدة مشاريع أخرى. ويساوم نواب في البرلمان الحكومة الكويتية على إقرار تنازلها عن ديون مستحقة للكويت على العراق كان قد تحصل عليها نظام صدام خلال حربه مع إيران وحتى غزوه الكويت عام ١٩٩٠، مقابل إسقاط الحكومة الديون عن المواطنين.

ترحيب عربي باحتضان المنامة الاجتماعات المقبلة

وزراء داخلية الجوار العراقي يختتمون اجتماعهم بتعهد ضبط الحدود ودعم الأمن

القاهرة/ المدى والوكالات

انتهت اجتماعات وزراء داخلية دول الجوار العراقي المنعقدة في شرم الشيخ بمصر، بالتعهد بدعم امن العراق وادانة التفجيرات الإرهابية التي تؤدي إلى تداعيات أمنية سلبية تؤثر على الأوضاع في العراق ودول الجوار على حد سواء واقرار تجديد العمل ببروتوكول التعاون الأمني الذي وقعه العراق مع دول الجوار في اجتماع جدة عام ٢٠٠٦.

وجدد وزير الداخلية جواد البولاني إدانة هجمات الأربعاء الدامي، مطالبا الجميع باتخاذ موقف محدد إزاءها، فيما قال وزير الداخلية السوري سعيد سمور: إن بلاده اتخذت إجراءات لمنع تسلل المقاتلين في المنطقة الحدودية مع العراق. كما دعا وزير الداخلية المصري حبيب العادلي إلى التنسيق الأمني المستمر بين دول الجوار العراقي من أجل ضبط الحدود ومنع التسلل ومكافحة الإرهاب وجدد التزام مصر بمواصلة تقديم المزيد من المؤازرة والدعم لقوات الشرطة العراقية.

وأكد وزراء الداخلية في بيان ختامي مواصلة الجهود للحفاظ على وحدة العراق وسيادته واستقلاله ودعمه لتحقيق الأمن والاستقرار وتمكينه من ممارسة دوره الإيجابي إقليمياً ودولياً.كما شجبوا كافة صور الأنشطة الإرهابية التي تهدد أمن وسلامة العراق ودول الجوار له واتفقوا على العمل لتحقيق التكامل في نظم أمن الحدود وتفعيل التدابير والإجراءات اللازمة لضبط ومراقبة الحدود والمنافذ ومكافحة تزوير وثائق السفر لمنع تسلل العناصر الإرهابية، وتقديم الدعم اللازم لرفع كفاءة أجهزة الشرطة العراقية. وقد صدر في ختام الاجتماع البيان التالي:

بناء على الدعوة الكريمة من جمهورية مصر العربية لوزراء داخلية دول الجوار للعراق انعقد الاجتماع الوزاري السادس بجمهورية مصر العربية (مدينة شرم الشيخ) بتاريخ ١٤ تشرين الاول ٢٠٠٩ بحضور وزراء داخلية المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ومملكة البحرين والجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية. وبحضور ممثلي منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية.

واستعرض الوزراء نتائج الاجتماعات الوزارية الخمسة السابقة التي عقدت في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية وما تم إنجازه من التوصيات الصادرة عن تلك الاجتماعات، مجددين التأكيد على احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية والإسلامية ورفض أي دعاوى لتقسيمه أو محاولات التدخل في شأنه الداخلي. وقد التقت الآراء حول الإشادة بما أنجزه العراق على الصعيد الأمني وما أتاحه ذلك من خطوات مهمة للإصلاح السياسي ودفع مسارات التنمية. كما التقت وجهات النظر على أن أي تفاوت في الرؤى بصدد تنفيذ الأسس والمبادئ المحددة لمساندة العراق هو أمر وارد ويتطلب التشاور لتدارك أسبابه وتداعياته.

وقد ناقش الاجتماع بروح التفاهم وباعتبارات المصالح المشتركة لدول الجوار رؤية العراق الشقيق خاصة فيما طرحه من أن الحرص على دماء العراقيين الأبرياء ضحايا التفجيرات والجرائم الإرهابية يعد مسؤولية إنسانية مشتركة بين العراق ودول الجوار له ترتبط مباشرة بتطوير مسارات التعاون الأمني تعزيزاً لجهود العراق داخل أراضيه وباعتبار ذلك مطلباً حيوياً.

كما اتفق الوزراء بعد استعراض ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اجتماعهم على مواصلة الجهود للحفاظ على وحدة العراق وسيادته واستقلاله ودعمه لتحقيق الأمن والاستقرار وتمكينه من ممارسة دوره الإيجابي إقليمياً ودولياً. والتثنية على ما انتهت إليه الاجتماعات السابقة من توصيات ورؤى تؤكد منع استخدام أراضي العراق أو دول الجوار له كمقر لتدريب أو إيواء أو تمويل العناصر الإرهابية أو ممر لارتكاب أعمال عدائية داخل الأراضي العراقية أو أراضي دول الجوار له. والترحيب بالدعوة من قبل الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير داخلية مملكة البحرين لعقد المؤتمر السابع لوزراء داخلية دول جوار العراق خلال شهر تشرين الاول عام ٢٠١٠. وإدانة التفجيرات الإرهابية التي يشهدها العراق ولها انعكاساتها الأمنية السلبية على الأوضاع بالعراق وبدول الجوار له. وشجب كافة صور الأنشطة الإرهابية التي تهدد أمن وسلامة العراق ودول الجوار له وتعزيز التعاون والتنسيق لمواجهة هذه الأنشطة. وتفعيل آليات التعاون والتنسيق بين العراق ودول الجوار له في الموضوعات الأمنية المشتركة من خلال الالتزام بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون الأمني (الثنائي– متعدد الأطراف) دعماً لتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة. وتعزيز الآليات الدبلوماسية والقانونية لتسليم العناصر الإرهابية الموجودة في العراق وبعض دول الجوار له ممن يثبت تورطهم في ارتكاب جرائم إرهابية.

والتأكيد على تمرير المعلومات عن القضايا الأمنية الماسة بالاستقرار ذات الاهتمام المشترك خاصة قضايا الإرهاب وذلك بشكل ثنائي فيما بين العراق ودول الجوار له.

والسعي نحو محاصرة بث ونشر الأفكار الإرهابية والعمل على تدارك تمادي بعض الوسائل الإعلامية في نشر أفكار التطرف والطائفية والتحريض على العنف والإرهاب.

والعمل على تحقيق التكامل في نظم أمن الحدود وتفعيل التدابير والإجراءات اللازمة لضبط ومراقبة الحدود والمنافذ ومكافحة تزوير وثائق السفر لمنع تسلل العناصر الإرهابية والحد من عمليات التسلل والتهريب بمختلف صوره من وإلى جمهورية العراق. وتقديم الدعم اللازم لرفع كفاءة أجهزة الشرطة العراقية وفقاً لإمكانيات كل دولة من دول الجوار. والتأكيد على المفهوم الصحيح لمبادئ الدين الإسلامي التي تدعو إلى التسامح وتقوم على إرساء السلم والأمن والتصدي للمحاولات الرامية للربط ما بين الإسلام وظاهرة الإرهاب. وتفعيل دور السكرتارية في القيام بأعمال التنسيق والإعداد والتحضير للاجتماعات الوزارية ومتابعة ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات بالتنسيق مع ضباط الارتباط بالدول الأعضاء والتأكيد على التوصيات السابقة بشأن تسمية ضباط ارتباط بين العراق ودول الجوار له. وتقدير الجهود المبذولة من خلال منظمتي الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية لإرساء مبادئ الأمن والسلم داخل العراق ودعم الاستقرار به والتأكيد على أهمية دورهم في ذلك. وتجديد العمل ببروتوكول التعاون الأمني الموقع بين العراق ودول الجوار له خلال اجتماع جدة بالمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٦م عملاً بأحكام ما جاء في المادة التاسعة عشرة من البروتوكول ودعوة الدول التي لم تصادق على البروتوكول إلى سرعة المصادقة عليه.

ضبط الحدود كفيل بايقاف تدفق السلاح والمسلحين الى العراق